



بيان أعمال المكتب السياسي لهيئة التنسيق الوطنية - حركة التغيير الديمقراطي

عقد المكتب السياسي لهيئة التنسيق الوطنية - حركة التغيير الديمقراطي اجتماعه الدوري الموسع يوم الثلاثاء 15/8/2017، وتداول المستجدات على الصعيد الداخلي والخارجي، والمشهد التفاوضي وبين موقفه منها:

في ظل تعثر العملية السياسية ستبقى البلاد في حالة اضطراب وعدم استقرار، وستبقى قوى الارهاب وقوى الاستبداد والفساد تنتهك حياة المواطنين وأمنهم.

- ينظر المكتب السياسي بايجابية اتجاه التطور اللافت لدور الجيش السوري في محاربة داعش، الخطر الاكبر الذي يهدد حاضر ومستقبل البلد، ويحث على التنسيق العسكري بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش في محاربة كافة قوى الإرهاب في البلاد.

- بالرغم من التحسن الكبير في الشروط الموضوعية للوصول الى الحل السياسي إلا أن ميل الموازين العسكرية على الأرض لصالح النظام وحلفائه يرجح أن ينعكس سلبيًا على مواقفه في جنيف بمزيد من التعنت والتعطيل.

- تقاوم معاناة السوريين في الداخل (مناطق سيطرة النظام) من الأزمة المعيشية الناتجة عن استمرار الحرب وإطلاق يد قوى الفساد وتجار الحرب للتحكم بحياة المواطنين.

- كما لاحظت تعثر تطبيق ما أقر في الأستانة حول مناطق خفض التصعيد والاتفاق الأمريكي الروسي بالتفاهم مع الأردن الخاص بمحافظات الجنوب، ورأى فيها خطوة إيجابية لإيقاف الحرب يجب انجاحها وتعميمها على كافة المناطق السورية بالتوازي مع محاربة المجموعات الإرهابية.

- يهيب المكتب السياسي بكافة المواطنين وقوى المعارضة بالعودة الى مناطق خفض التصعيد، وكافة المناطق التي تتحسر سلطة النظام وسلطة المجموعات الإرهابية عنها، والمشاركة بكافة الفعاليات المجتمعية وعلى رأسها انتخاب مجالس محلية لإدارة شؤون تلك المناطق والتعامل الايجابي والتعاون مع مؤسسات الدولة وإدارتها في كل ما يتعلق بإعادة الحياة الى طبيعتها، ويرى أن الاسراع بالحل السياسي شرطًا ضروريًا لمنع تحول تلك المناطق الى مناطق نفوذ لدول خارجية.

على الصعيد الخارجي:

بعد تفرد الدول الثلاث الضامنة لنتائج مسار الأستانة، وتفرد روسيا وأمريكا بقرار خفض التصعيد في المحافظات الجنوبية، لاحظ المكتب السياسي استمرار ضعف تأثير دول الحلف الاقليمي، والتغيير المطرد في مواقفها وطريقة تعاملها مع الملف السوري لناحية التركيز على ايقاف الحرب ومحاربة الإرهاب والإسراع للتوصل الى حل سياسي يعمل كل طرف فيه على

توسيع مساحة نفوذه في البلاد. ويرى المكتب السياسي في الدور المصري عاملا إيجابيا في دفع العملية السياسية إلى الأمام.

المشهد التفاوضي:

انتقال الصراعات فيما بين دول الحلف الاقليمي الداعمة للفصائل العسكرية المسلحة الى داخل منصة الرياض التي تجلت بالاضطرابات والخلافات والانسحابات مما أضعفها وفرض عليها القبول بوفد واحد، بعد رفضها لذلك منذ لحظة تصنيعها، وبعد ان رفضت التصديق على مخرجات الحوار بين وفود المنصات الثلاث في لقاءات لوزان وجنيف أثناء الجولة السابعة، واستمرار اعاققتها للقاءات التقنية، وتطوير التفاهات مع منصتي موسكو والقاهرة للمفاوضات.

بالرغم من عدم مراهنتنا على التوصل الى حل سياسي في جنيف يمكن ان يكون قابلا للتطبيق والاستمرار ( وفق الآلية المتبعة الآن )، نرى ايجابية تشكيل وفد واحد جامع لا يقصي احد من قوى المعارضة الديمقراطية، وفي مقدمتها ممثلين عن مجلس سورية الديمقراطية، ويمنع الهيمنة ويتوافق على رؤية تفاوضية عملية بدون شروط مسبقة، يساعد على الانتقال الى مفاوضات مباشرة.

يؤكد المكتب السياسي على أهمية الخطوة المتمثلة في الاتفاق على وثيقة التفاهم التي أجرتها الهيئة مع جبهة التغيير والتحرير، والهادفة الى تثقيف دور القوى الوطنية الديمقراطية العلمانية في المشهد التفاوضي، وتوحيد جهود المعارضة الوطنية الديمقراطية، للخروج من الأزمة وبدء الانتقال السياسي.

المكتب السياسي

16/8/2017